قال إنه شخصيا من أكبر المتضررين من وضعية المجلس

عبد الله بوصوف(*): لابد من تعيين مسؤولين جدد في المجلس لخدمة قضايا مغاربة العالم الملحّة

يقوم مجلس الجالية المغربية بالخارج بأدوار استشارية واستشرافية في قضايا الجالية، غير أنه يتخبط في مشاكل كثيرة ترتبط في مجملها بوضعيته القانونية التي تنتظر تعديلها منذ سنوات. فعدد من مهامه تبقى معطلة أو شبه معطلة بسبب غياب رئيسه الذي يرأس مؤسسة استراتيجية أخرى. في هذا الإطار يقدم عبد الله بوصوف، الأمين العام للمجلس، أجوبة عن عدد من الإشكالات المرتبطة بأداء المجلس. ويرصد في حوار مع "الأيام" مواطن الخلل في هذه المؤسسة التي رأت النور قبل عشر سنوات تقريبا، ويبسط انطلاقا من تجربته في تدبير المجلس، ومن كونه عاشر مهاجرا في الخارج للأزيد من 20 سنة، أبرز التحديات والإشكالات التي تعاني منها الجالية المغربية بالخارج.

يفترض أن يضطلع مجلس الجالية المغربية بالخارج بأدوار ومهام لفائدة مغاربة العالم، ما هي أبرز المهام المنوطة بهذا المجلس؟

■ المجلس مؤسسة استشارية تأسست في دجنبر 2007، من مهامه تقييم السياسات العمومية وإبداء الآراء حول تطويرها لجعلها تتلاءم وتستجيب لانتظارات وحاجيات مغاربة العالم، كما يعتبر هيئة للتفكير والاستشراف في القضايا المستقبلية للجالية، ويهتم بالدفاع عن قضايا الجالية خاصة التي تهم الفئات الهشة أو التي لها معاناة خاصة، وتنبيه الفاعل الحكومي إليها.

بهذا المعنى فإن المجلس ليست له مهمة تنفيذية، إنما هو مؤسسة استشارية واستشرافية توجد رهن إشارة الحكومة من أجل إعطاء الرأي في القضايا المستجدة، ويمكن أن تتجاوب الحكومة مع تلك الآراء كما يمكنها عدم التجاوب معها.

وبقي آخر مقترح تفاعلت معه الحكومة إيجابيا هو عندما راسلنا سعد الدين العثماني أثناء تكليفه بتشكيل الحكومة نطالبه بإدراج بعض النقاط الأساسية التي تعتبر من انتظارات الجالية المغربية ضمن التصريح الحكومي، ورغم أنه لم يعتمدها كاملة كما كنا ننتظر، لكن على الأقل أخذ جزءا منها وأدرجها ضمن التصريح الذي صادق عليه البرلمان، ونأمل أن يتم تفعيل تلك النقاط في المستقبل.

رغم أن دوركم ينحصر أساسا في تقديم استشارات في القضايا التي تهم الجالية المغربية بالخارج، يلاحظ أن عدد الاستشارات التي قدمتموها يبقى محدودا؟

■ نحن نقدم الاستشارات لمن يهمه الأمر ولسنا مجبرين على أن نعلن عنها في بلاغات صحفية، وأؤكد أن المجلس قدم عددا لا يحصى من الاستشارات، لكن ربما التفاعل معها يبقى قليلا.

ولقد أصدرنا دراسات ووثائق في القضايا الحساسة للجالية، كالقضية الدينية التي كنا سباقين للحديث عنها منذ 2009، هذا وقد أشتغل المجلس منذ 2010 على قضايا الفئات الهشة مثل الأطفال غير المرافقين وقضايا المتقاعدين وقضايا المرأة وأصدر مجموعة من الآراء الاستشارية حولها، إضافة إلى مشكل العقار الذي أجرينا تقييمات بشأنه وذكرناه في اللجنة الوزارية دون أن يجد طريقه للحل، كما دعونا أكثر من مرة إلى تسريع وتيرة البت في قضايا أفراد الجالية المعروضة على القضاء، وتحدثنا عن ضرورة وجود منظومة قضائية خاصة بالجالية شبيهة بمدونة الأسرة، لأن مغاربة العالم لا يمكن أن يتعاطوا مع القضاء مثل المواطن المقيم داخل المغرب، ليس من باب التفضيل أو الامتياز طبعا، ولكن لأنهم يقضون فترة قصيرة داخل أرض الوطن، مما يستدعي تبسيط بعض المساطر.

وبالعودة للحديث عما يلاحظ أن عدد الاستشارات التي قدمناها يبقى محدودا، ربما الجالية تحاكم المجلس من خلال التنفيذ، ولا يمكن أن نؤاخذهم في ذلك لأننا نعلم أن عندهم انتظارات ومشاكل لا حصر لها، لكن دعني أؤكد من جديد أن المجلس ليس مؤسسة تنفيذية ودوره ينحصر في تقديم الآراء الاستشارية، التي تنتظر التفعيل من طرف الحكومة.

هل تمتلكون آليات للضغط من أجل أن يتم اعتماد آرائكم؟

■ قانونيا ليست للمجلس أي وسيلة للضغط لأننا نمتلك سوى التحسيس وجذب الانتباه والمساءلة الأدبية، وهذا نقوم به وزيادة، حتى إنني كأمين عام للمجلس تحولت إلى كاتب صحفي يكتب عن قضايا الجالية، إضافة إلى ما نقوم به بصفة رسمية لكي نمارس نوعا من الضغط لكن لا يمكننا رغم ذلك أن نلزم الحكومة بأي شيء لأن لها شرعية انتخابية برلمانية، والوزير مسؤول أمام البرلمان الذي تتم فيه المحاسبة، باختصار مهام المجلس وصفته الاستشارية يحددها ظهير، لذلك لا يمكن أن نؤاخذ الفاعل الحكومي إذا لم يأخذ بالاستشارات التي نقدمها مادامت غير ملزمة.

ما مستوى التنسيق بينكم وبين الوزارة المكلفة بالجالية المغربية بالخارج؟

■ في الحكومة السابقة لم يكن هناك تنسيق، وبالتالي لم يكن هناك تفاعل مع ما كان يقوم به المجلس، أما عن الحكومة الحالية فحقيقة لا أستطيع أن أتحدث عنها لأنها مازالت جديدة، ولكننا على العموم متفائلون خيرا بها من خلال التصريح الحكومي الذي تفاعل مع جزء من مطالبنا، بعد أن راسلنا رئيس الحكومة منذ البداية وطلبنا منه أن يأخذ بعين الاعتبار قضايا الجالية في التصريح الحكومي، وقد أخذ جزءا منها، وراسلناه مرة أخرى نشكره على التفاعل الإيجابي ونذكره بأن المجلس رهن الإشارة لمواصلة العمل مع الحكومة من أجل تنزيل المشاريع التي تهم الجالية.

أما في ما يخص الوزارة المكلفة بالجالية فيمكن القول إننا في إطار الحديث عن التنسيق، لكن نتمنى أن يكون التنسيق أكبر من السابق وأن تؤخذ مطالب الجالية بعين الاعتبار.

من أهم القضايا التي ظلت تثير تساؤلات بشأنها قضية المشاركة السياسية والتمثيلية لمغاربة العالم، ما الذي قمتم به لتحقيق هذا الوعد الدستوري؟

■ هذه إشكالية كبرى أولاها المجلس اهتماما خاصا من خلال تقديمه مقترحات مكتوبة، وإصداره كتابا يلخص أشغال مجموعة العمل المواطنة والمشاركة السياسية يتضمن مقترحات لتفعيل المشاركة السياسية، هذه الأخيرة بالنسبة إلينا لا تنحصر فقط في المجالس التشريعية (أي غرفتي البرلمان)، إنما في مجالس الحكامة التي ينص عليها الدستور أيضا، ولقد سبق أن طلب صاحب الجلالة في خطاب سنة 2015 من الحكومة تسريع الوتيرة، من أجل إدماج مغاربة العالم في إطار هيئات الحكامة والديمقراطية التشاركية.

دعني أوضح أن المشاركة السياسية في إطار البرلمان تقتضي قانونا جديدا، وكما هو معروف فالحكومة هي المسؤولة عن تقديمه، والحكومة السابقة سكتت عن هذا الموضوع طيلة خمس سنوات، رغم أن أحزابا من الأغلبية والمعارضة تقدمت بمقترحات في هذا الموضوع.

نحن نرى أن تبدأ تمثيلية الجالية المغربية بمجالس الحكامة قبل أن تنتقل في مرحلة ثانية إلى الغرفة الثانية للبرلمان باعتبارها فئوية، التي تجدر الإشارة إلى أنها تعرف تمثيلية لـ "الباطرونا" والنقابات وغيرها، مما يفرض التساؤل حول الأسباب التي تحول دون حصول الجالية المغربية على تمثيلية أيضا، ولقد سبق أن دعونا رئيس الحكومة السابق إلى أن يأخذ رؤيتنا في مجال المشاركة السياسية لمغاربة العالم في عين الاعتبار، لكن مع الأسف لم يحصل ذلك، وحتى الوزارة المكلفة بالهجرة لم يسبق لها التحدث في الموضوع.

عبد الله بوصوف

هل يمكن أن تفصلوا أكثر في رؤيتكم للمشاركة السياسية والتمثيلية للجالية؟

■ أولا يجب تسريع الوتيرة لإدماج مغاربة العالم في مجالس الحكامة التي لا تتطلب قانونا، مثل المجلس الأعلى للتعليم والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، ومجلس المنافسة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بعدها نأتي إلى تحقيق تمثيلية داخل مجلس المستشارين، وذلك بالاعتماد على الجمعيات المغربية في بلدان الإقامة، التي يمكن أن تشكل مجالس جهوية في إطار المقاطعات القنصلية، ينتخب منها الناخبون الكبار.

وإذا كان "الباطرونا" ينتخبون ناخبين كبارا يمثلونهم في البرلمان فإن الجالية المغربية بإمكانها أن تقوم بنفس الأمر عن طريق الجمعيات التي تمثلها، وإذا تحقق ذلك يمكن أن نحقق هدفين اثنين، أولا سنساهم في إعادة هيكلة النسيج الجمعوي المنسجم بالتشرذم وعدم التنظيم، وثانيا سنساهم في تأسيس مجالس قنصلية ترافق العمل القنصلي في إطار سياسة القرب، وبعد أن يصبح للجالية ممثلون في مجلس المستشارين، ستتم عملية إنضاج شروط مشاركتهم في الغرفة الأولى، كنوع من التدرج، وهذا ما طالب به صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطابه عندما تحدث عن إنضاج الشروط.

أما عن الذين يؤاخذون المجلس لعدم فسح المجال أمام تمثيلية مغاربة العالم في المؤسسات التشريعية، فهم بالتأكيد يؤاخذونه عن جهل وليس عن علم. ودعني أشير إلى مسألة أخرى في غاية الأهمية، وهي أننا نطالب منذ مدة بإخراج قانون جديد للمجلس، علما أننا أول المتضررين من عدم تجديد هياكله، التي توجد في حالة عطالة، حيث إن رئيس المجلس لديه مهام أخرى وانقطع عن ممارسة مهامه داخله، وأنا كأمين عام أشتغل في إطار ما يسمح به القانون، ولا أستطيع التواصل مع عدد من المؤسسات لأنني لست المخول بالتخاطب معها.

من الناحية القانونية أين يتجلى مشكل المجلس؟

■ يجب إعادة النظر بسرعة في الوضعية القانونية للمجلس، لأنني شخصيا أكبر المتضررين، ولا يمكن أن تستمر هذه الوضعية إلى ما لا نهاية، يجب أن نضع حدا لها بتعيين مسؤولين جدد، والدولة لها كافة الصلاحيات لإعادة النظر في المجلس، وقد سبق أن قدمنا مقترح قانون في هذا الشأن، لكن ليست لدينا إمكانية إحالته على البرلمان أو الأمانة العامة للحكومة أو المجلس الحكومي.

لمن قدمتم مقترح القانون؟

■ قدمناه للحكومة والأحزاب، وهذا أكثر شيء يمكن أن نقوم به.

إذا ابتعدنا قليلا عن وضعية المجلس، ماذا عن الإشكالات والتحديات التي تعانيها الجالية المغربية بالخارج؟

■ بعض التحديات عالمية تفرض نفسها على الجالية المغربية، كتحدي الإرهاب، الذي يستهدف الشباب أساسا، لذلك يجب أن نهتم بالتأطير الديني لهذه الفئة، من خلال إبراز النموذج المغربي المتسم بالاعتدال والوسطية واحترام الآخر والعيش المشترك، ولن يتأتى ذلك إلا عبر إعداد أطر قادرة على التفاعل معهم بلغة العصر ولغات بلدان إقامتهم، تمتلك تكوينا رصينا في المجال الديني وفي مجال العلوم الإنسانية وتاريخ الفكر الغربي والمؤسسات الغربية، وبلورة خطاب إسلامي يتفاعل مع الأسئلة الجديدة للمجتمع، المرتبطة بالحداثة والحقوق والمساواة بين الجنسين.

التحدي الثاني يتعلق بنوعية الثقافة التي نصدرها للجالية المغربية بالخارج، والتي ينبغي أن تخضع للتطوير والاجتهاد والأقلمة، حتى يمتلك المغربي الأدوات التي تجعله مواطنا كامل المواطنة في بلد إقامته وفي نفس الوقت مرتبطا بهوية بلده، ولقد قدمنا مجموعة من المقترحات في هذا الباب، من بينها خلق وكالات ثقافية، على غرار مجموعة من الدول، تشتغل على ترويج الثقافة المغربية في الخارج، خاصة أن الفعل الثقافي الموجه للخارج اليوم متسم بالتشرذم.

التحدي الثالث يرتبط بمدى قدرتنا على نقل صورة حقيقية عن المغرب، من خلال تسويق الأوراش الكبرى التي ينخرط فيها على المستوى الديمقراطي والاقتصادي وعلى مستوى حقوق الإنسان والعدالة والمرأة وحقوق الأقليات، والإشكال الأكبر أن عددا من المؤسسات تشتغل على صورة المغرب في الخارج دون أن يكون بينها حد أدنى من التنسيق، وهذا يضرب مبدأ العقلنة في تدبير الأغلفة المالية الموجهة إليها، ولتجاوز هذا المشكل طالبنا بتأسيس وكالة تضم كل المتدخلين، تابعة لوزارة الخارجية، مثل المعهد الفرنسي، ومعهد غوت للثقافة الألمانية ومعهد سرفانطيس الإسباني، ومؤسسة كونفوشيوس الصينية.

هناك قضايا حقوقية ملحة تتعلق بمعاناة الجالية مع الإدارة، التي ينبغي أن تتطور بشكل يجعلها في خدمة المواطن المغربي بالخارج، الذي لا يمكن أن يقضي عطلته في ردهات المحاكم والإدارات العمومية.

القطاع البنكي أيضا يجب أن يخضع للتطوير لأنه لا يلعب دوره كاملا، فهو يجني أرباحا طائلة من تحويلات المهاجرين لكن دون يكون لها أثر في مناطقهم، وإذا أخذنا منطقة الريف التي تعرف توترا في الآونة الأخيرة، فإن الأبناك التي تجني أرباحا من وراء تحويلات المهاجرين من العملة الصعبة لا تقوم بأي دور في التنمية المحلية.

ما هي أشكال حضور المجلس داخل بلدان إقامة المهاجرين المغاربة؟

■ نقوم بعملية الإنصات والتتبع، ونستعد حاليا لتنظيم ورشة متنقلة، تنطلق في شتنبر القادم تشمل مختلف البلدان الأوروبية، تهدف إلى الإنصات للشباب، لقضية اندماج مغاربة العالم في بلدان الإقامة تبقى بطبيعة الحال من أهم القضايا، والتساؤل المطروح كيف نبلور سياسات عمومية لا تتعارض مع توجه الاندماج، ثم كيف نفعل الاتفاقيات التي وقعها المغرب مع عدد من الدول بما يسهل عملية اندماج المغاربة في المجتمعات التي يعيشون فيها.

كما نطمح في إطار الجهوية الموسعة إلى أن تصبح الجالية رافعة للتنمية في مناطقها، وذلك بتسهيل المساطر وتحفيز الاستثمار، وهناك تجارب عالمية يمكننا الاستفادة منها، ونحن على يقين أن الجالية المغربية يمكن أن تكون مساهمتها أوسع وأكبر لأنها تعيش في بلدان ديمقراطية، ويمكنها أن تكون رافعة لتطور الأوراش الديمقراطية المفتوحة في المغرب، لذلك نطالب بالتسريع في إدماجها في مجالس الحكامة.

أما قضية التحويلات، فدعني أنه يجب فتح نقاش بشأنها، وأنا مقتنع بأن الجالية رقم واحد في المساهمة في الاقتصاد الوطني، إذا استحضرنا مجموعة من الحيثيات، لأن السياحة التي تشكل المصدر الأول للعملة الصعبة حوالي نصف تلك العملة يأتي عن طريق مغاربة العالم، أما الفلاحة التي تعتبر المصدر الثاني، فإن جزءا من مصاريفها يؤدى كذلك بالعملة الصعبة كالطاقة والأسمدة والخبرة والتسويق.

ودعني أشير إلى نقطة أساسية أخرى هي أن دخل الجالية دخل صاف، بمعنى أنه إذا كانت الفلاحة تعاني من تقلبات المناخ، والسياحة تتضرر مع تقلبات الأسواق والاضطرابات العالمية والحروب، فإن تحويلات الجالية تبقى قارة، وهنا أذكر بشيء مهم جدا، هو أنه حتى إبان الأزمة المالية التي اجتاحت أوروبا سنة 2008 حافظت الجالية المغربية على التحويلات المالية، وهذا بشهادة جلالة الملك في خطابه بمناسبة عيد العرش سنة 2008، حيث حيى روح مغاربة العالم الذين رغم تأثرهم بالأزمة حافظوا على ما يقدمونه لبلادهم.

لكل هذه الأسباب من حقّ أفراد الجالية أن يروا أثرا لتحويلاتهم المالية كلما عادوا إلى أرض الوطن، وأنا أهيب وأطالب الأبناك المغربية بأن تتبنى روح المواطنة وألا تهتم بمراكمة الأرباح فقط، وأن توجه جزءا منها لتنمية المناطق التي تتواجد فيها.

أنا أريد بشدة أن يفتح هذا الملف للنقاش وتتحدث عن مسؤولية كل طرف، فليست الدولة وحدها من يجب أن يواجه الإشكالات.

(*) الأمين العام لمجلس الجالية المغربية بالخارج